

جمهورية مصر العربية

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	102.3
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	363.1
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3549.4
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات)	28.9
معدل الفقر الوطني ^أ	32.5
مؤشر جيني ^أ	31.5
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^ب	106.4
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات ^ب	72.0
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	352.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) أحدث قيمة (2017)، على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

تأثرت معدلات النمو، ومصادر النقد الأجنبي، والدين الحكومي بشكل سلبي من جراء جائحة كورونا، لكنها بدأت في التحسن بفضل تأثيرات فترة الأساس (base effects)، وتعافي الاقتصاد العالمي، وتخفيف القيود. ويتطلب الحفاظ على الانتعاش الوليد الإسراع بأعمال التطعيم، لاسيما في ظل المخاطر الناجمة عن المتحور دلتا. ومن الضروري تدعيم إدارة المالية العامة لتعزيز الحماية الاجتماعية، والإنفاق على التنمية البشرية مع مواصلة تطبيق إصلاحات هيكلية من أجل إطلاق العنان للقطاع الخاص لتحقيق نمو موجه نحو التصدير وخلق الوظائف، وذلك لاتخاذ مسار للتعافي الشامل للجميع.

الظروف والتحديات الرئيسية

تعيدها، وكذلك تأكل القدرة التنافسية خلال فترات ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في العجز المزمّن الذي يعاني منه الميزان التجاري. وهناك إصلاحات هيكلية لتحسين التبادل التجاري عبر الحدود، ودعم قدرة مصر على توسيع قاعدة نموها الموجه للتصدير، ومن ضمن هذه الإصلاحات سن قانون جديد للجمارك يهدف إلى تبسيط إجراءات التخليص الجمركي وميكنتها.

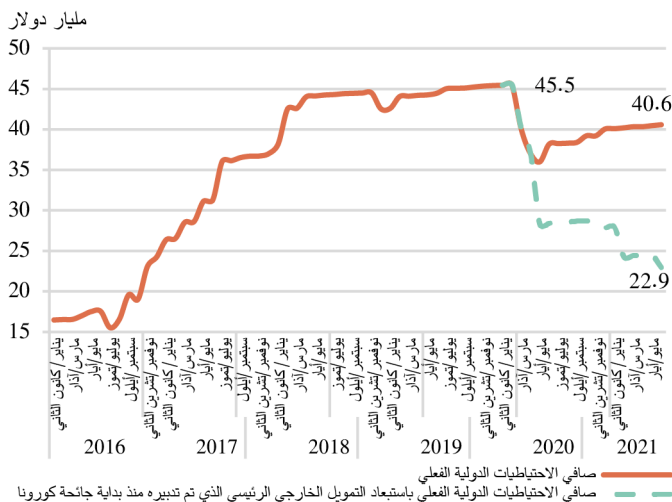
وعلى المدى القريب، من الضروري الإسراع بتنفيذ حملات التطعيم ضد فيروس كورونا (من خلال تجاوز نقص الإمدادات، وتحسين الخدمات اللوجستية، ومعالجة تردد بعض فئات الشعب في أخذ اللقاحات)، حيث تشير بيانات وزارة الصحة إلى أن أقل من 8% من السكان تلقوا على الأقل جرعة واحدة من اللقاح المضاد لفيروس كورونا حتى نهاية أغسطس/آب 2021. علاوة على ذلك، يتطلب تحقيق تعافٍ مستدام مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتطوير مهارات العمال وقدرات الشركات، وتحسين نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة، وتوجيه دور الدولة نحو القيام بالوظائف التنظيمية، وفي ذات الوقت الحفاظ على تكافؤ الفرص أمام الجميع من أجل إطلاق العنان لإمكانيات القطاع الخاص.

أحدث التطورات

انخفض معدل النمو من 3.6% في السنة المالية 2019-2020 إلى 3.3% في السنة المالية 2020-2021 (1 يوليو/تموز 2020 - 30 يونيو/حزيران 2021) متأثراً باستمرار تداعيات جائحة كورونا. غير أن القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر التي شهدت انكماشاً منذ بداية الجائحة (السياحة والصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية وقناة السويس) بدأت تتحسن في فترة أبريل/نيسان-يونيو/حزيران 2021 (الربع الأخير للسنة المالية 2020-2021)، وهو ما يرجع جزئياً إلى التأثيرات المواتية لفترة الأساس،

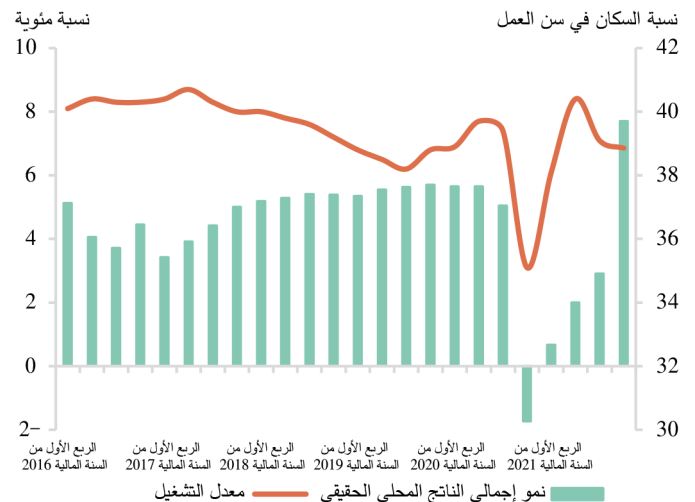
بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على تفشي جائحة كورونا، مازال الاقتصاد الكلي لمصر يظهر قدرته على الصمود. وقد ساعد تطبيق إصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وجهود تدبير تمويل دولي على التصدي للأزمة. وساعدت سياسة التيسير النقدي وتقديم الدعم لقطاعات مختارة في تخفيف الضغوط جزئياً على الأسر ومنشآت الأعمال الخاصة، وأسهمت في خفض تكاليف الاقتراض المحلي. واستمرت مصر أيضاً في معالجة المشكلات الاقتصادية الراسخة، وذلك باتخاذ خطوات لتدعيم إدارة الدين العام، وتعزيز جوانب مناخ الأعمال، وتشجيع الشمول المالي. ولكن لا تزال هناك تحديات قائمة طويلة الأمد، حيث يؤدي انخفاض القدرة على توليد الإيرادات وارتفاع أعباء مدفوعات الفوائد إلى محدودية الحيز المالي المتاح في الموازنة. ولذلك، تواجه مصر تحدياً مزدوجاً يتمثل في مواصلة العمل لضبط أوضاع المالية العامة، وفي ذات الوقت تعزيز الإنفاق المنتج، لاسيما على الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية من أجل النهوض برأس المال البشري والمادي للسكان الذين يزيد تعدادهم على 102 مليون نسمة ويؤلف الشباب نسبة كبيرة منهم. وعلى الرغم من أن التقديرات الرسمية تشير إلى تحسن مستويات الرفاهة في الأونة الأخيرة، إلا أن معدل الفقر (للفترة أكتوبر/تشرين الأول 2019-مارس/آذار 2020) مازال مرتفعاً عند 29.7%. وقد أسهم تحول نموذج النمو على مر السنين نحو قطاعات غير تجارية أقل إنتاجية في تحقيق نتائج دون المستوى الممكن من حيث خفض معدلات الفقر وخلق الوظائف لاسيما للشباب والنساء. وقد أسهمت محدودية اختراق الصادرات السلعية للأسواق الخارجية وانخفاض درجة

الشكل 1 جمهورية مصر العربية / صافي الاحتياطيات الدولية (فعلي مقابل الوضع المغاير للواقع)



المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات البنك المركزي المصري. ملاحظة: وفي السيناريو المغاير للواقع، يُستبعد كل من أداة التمويل السريع واتفاق الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي، والسندات الخضراء، وسندات اليوروبوندز الصادرة منذ بداية تفشي فيروس كورونا.

الشكل 1 جمهورية مصر العربية / معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التشغيل (الربع الأول من السنة المالية 2016-الربع الأخير من السنة المالية 2021)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتخفيف القيود، والاستئناف التدريجي للأنشطة الاقتصادية، وحركة السفر والتجارة الدولية. وانخفض معدل البطالة إلى 7.3% بحلول الربع الأخير للسنة المالية 2020-2021 من أعلى مستوى له قدره 9.6% قبل ذلك بعام حينما كانت صدمة الجائحة في أوجها. ومع ذلك، مازالت معدلات المشاركة في القوى العاملة ومعدلات التشغيل منخفضة، إذ بلغت 41.9% و39% من السكان في سن العمل، الأمر الذي يضع مزيداً من العقبات في طريق الحد من الفقر.

وظل معدل التضخم منخفضاً نسبياً عند 4.5% في السنة المالية 2020-2021 من 5.7% في السنة السابقة (أقل من النطاق المستهدف من البنك المركزي المصري للتضخم والبالغ 7% ± 2 نقطة مئوية) وهو ما يُعزى إلى فجوة الإنتاج التي نشأت خلال جائحة كورونا. ومع ذلك، فإن دورة التيسير النقدي التي انطلقت في بداية الجائحة توقفت منذ نهاية عام 2020 في ضوء زيادات في الأسعار الدولية للسلع الأولية، والتأثيرات غير المواتية لفترة الأساس التي يُتوقع أن يبدأ تأثيرها بالظهور. ويساعد هذا التوقف أيضاً في الحفاظ على التدفقات القوية لاستثمارات المحافظ، وهي أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي.

وتقل احتياطيات النقد الأجنبي عن ذروتها قبل الجائحة البالغة 45.5 مليار دولار بسبب تأثير الأزمة على الأنشطة المدرة للنقد الأجنبي، لكنها لا تزال كافية، إذ بلغت 40.7 مليار دولار في نهاية أغسطس/آب 2021 (أي ما يكفي لتغطية 7 أشهر من الواردات السلعية)؛ مدعومة بتحويلات المغتربين، وتدفقات المحافظ الاستثمارية، والتمويل الخارجي. وانخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي

الإجمالي من 8% في السنة المالية 2019-2020 إلى 7.5% في السنة المالية 2020-2021 وذلك بفضل ارتفاع الإيرادات الحكومية. ولكن من المتوقع أن تكون نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من 87.5% في نهاية يونيو/حزيران 2020 إلى نحو 91% في نهاية يونيو/حزيران 2021 على الرغم من الجهود المتواصلة لضبط أوضاع المالية العامة. ويرجع هذا جزئياً إلى استمرار الضغوط على الموازنة العامة الناجمة عن متأخرات الديون المستحقة و/أو بنود خارج الموازنة.

الآفاق المستقبلية

لا تزال آفاق الاقتصاد المصري مخوفة بعدم اليقين في ظل بطء معدلات التطعيم، وظهور المتحور دلتا، وعودة ظهور حالات الإصابة بفيروس كورونا، الأمر الذي قد يشكل خطراً على التعافي، لاسيما للقطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في مصر. ولكن في ظل السيناريو الأساسي الذي يفترض استمرار انحسار الجائحة، وألا يعاد فرض تدابير الإغلاق، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو من 3.3% في السنة المالية 2020-2021 إلى 5% في السنة المالية 2021-2022، وذلك بدعم من التأثيرات المواتية لفترة الأساس والنمو العالمي. ومن المتوقع أن يلقى النشاط الاقتصادي المحلي دعماً من العودة التدريجية للسائحين (لاسيما مع استئناف الرحلات الجوية من روسيا بعد انقطاع دام ستة أعوام)، واستمرار نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتعاش قطاع الصناعات الاستخراجية للغاز وصادراته، بالإضافة إلى الاستثمارات العامة.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.1% في السنة المالية 2020-2021 إلى 4.1% في السنة المالية 2021-2022 قبل أن تتراجع مرة أخرى إلى 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الأمد المتوسط مع تحسن عائدات قناة السويس وتعافي التجارة العالمية وانتعاش السياحة مع استئناف أنشطة السفر الدولية وتحسن صادرات الغاز. ومن المتوقع أن يظل حساب المعاملات الرأسمالية والمالية متماسك وذلك بدعم من مخصص حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي الذي تمت الموافقة عليه في الآونة الأخيرة. وسيستوف استمرار تدفقات المحافظ الاستثمارية على مدى جاذبية عوائد أدوات الدين المصرية، وبوجه أعم على معنويات المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة الأخرى، ولكن من المتوقع مع ذلك أن تلقى دعماً من إصدارات السندات السيادية. ومن المتوقع أن تنتعش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعات الاستخراجية مع التعافي العالمي.

وسيتعين على الحكومة مواصلة العمل على رفع كفاءة الإنفاق العام لخلق الحيز اللازم لزيادة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية، كما يجب أن تكون هناك تدابير كافية لحماية الفقراء مصاحبة للإصلاحات المحتملة - على سبيل المثال فيما يخص نظام دعم المواد الغذائية. وأخيراً، من المتوقع أن تستأنف نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مسارها النزولي مع استمرار ضبط أوضاع المالية العامة وانخفاض الحاجة إلى الاقتراض الخارجي بالتوازي مع تحسن مصادر الدخل الأجنبي وانحسار الجائحة تدريجياً.

الجدول 2 مصر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	2018	
5.5	5.0	3.3	3.6	5.6	5.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
4.3	4.5	8.6	7.3	1.0	1.0	الاستهلاك الخاص
4.4	4.4	5.0	6.7	2.8	1.7	الاستهلاك الحكومي
10.0	2.5	24.0-	20.9-	14.1	16.9	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
10.0	9.0	22.0-	21.7-	2.2-	31.6	الصادرات، السلع والخدمات
4.0	3.0	9.0-	17.9-	8.9-	10.6	الواردات، السلع والخدمات
5.4	4.9	2.0	2.5	5.1	5.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.3	3.3	3.7	3.3	3.3	3.1	الزراعة
6.0	4.3	2.4-	0.6	5.8	6.4	الصناعة
5.5	5.7	4.4	3.6	5.1	5.1	الخدمات
8.0	7.0	4.5	5.7	13.9	21.6	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
2.8-	3.6-	4.1-	3.1-	3.6-	2.4-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.9	1.7	1.6	2.0	2.6	3.0	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
6.8-	7.2-	7.5-	8.0-	8.1-	9.7-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.0	1.8	1.5	1.8	1.9	0.1	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
				4.2	3.9	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^{١٤}
				30.3	29.6	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^{١٥}
				73.7	73.1	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^{١٦}
4.1	3.5	3.5	3.4	3.5	2.8	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
70.3	70.1	69.9	69.5	68.7	68.5	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.

(أ) الحسابات مستندة إلى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2017. البيانات الفعلية: 2017. التنبؤات الإسمية: 2018-2020. التوقعات تخص الفترة من 2021 إلى 2023.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المعايير (2017)، حيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.87 على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية